الأمم المتحدة

A/ES-10/724–S/2016/544

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
20 June 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

ما زالت حدّة التوترات تشهد نسقا تصاعديا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وذلك بسبب الممارسات القمعية التي ما انفكت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تنتهجها دون هوادة وبصورة غير قانونية ضدّ الشعب الفلسطيني الذي جعلته يرزح رهينة تحت احتلالها المستمر منذ خمسة عقود تقريبا.

ولا يجد الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي أيّ متنفّس لساعة من السلم والأمن. فعلاوة على الرقابة الخانقة المضروبة على كافة جوانب الحياة اليومية تقريبا، يبدو أن السلطة القائمة بالاحتلال عاقدةٌ العزم على جعل ظروف عيش الشعب الفلسطيني الصعبة بالفعل أمراً لا يطاق ما استطاعت إلى ذلك سبيلا. وأودّ أن أسترعي الانتباه، على سبيل المثال، إلى حادثة جدّت بالأمس، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦، حين تعمّدت السلطة القائمة بالاحتلال وقف إمدادات المياه الحيوية إلى أجزاء كبيرة من الضفة الغربية المحتلة، وتركت عشرات الآلاف من الفلسطينيين لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب المأمونة.

وفي هذا الصدد، عمدت شركة المياه ”ميكوروت“ التابعة للسلطة القائمة بالاحتلال، والمزوّد الرئيسي للمدن والبلدات الفلسطينية بالمياه، إلى شفط إمدادات المياه من

270616 240616 16-10290 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مدينة جنين وقرى عديدة بنابلس ومن مدينة سلفيت والقرى المحيطة بها. وفي البعض من تلك المناطق، لم يتحصّل المدنيون الفلسطينيون على الماء منذ أزيد من ٤٠ يوما. ويُشكّل هذا الإجراء العقابي الجماعي تطوّرا خطيرا نظرا لما يواجهه الفلسطينيون فعلاً من مشاق في الحصول على المياه المأمونة والنظيفة بسبب تحويل إسرائيل لمصادر المياه وتوخيها التمييز في توزيعها ومنعها الفلسطينيين من تطوير الهياكل الأساسية اللازمة للتزوّد بالماء. ومما يزيد من الطابع الاستفزازي لهذا الإجراء العقابي غير القانوني، ويجعله فاقدا للإحساس، أنّه يُطبّق في رمضان، شهر الإسلام المعظّم.

واستنادا إلى تقرير صدر مؤخرا عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/71/86-E/2016/13)، يبلغ معدل الاستهلاك المترلي لدى الفلسطينيين حوالي ٤٠ لتراً للفرد في اليوم، وينخفض إلى ٢٠ لتراً للفرد في اليوم في العديد من المجتمعات المحلية الموجودة في ما يُسمى ”المنطقة جيم“، مقابل ١٨٣ لترا في اليوم للفرد الواحد من المستوطنين الإسرائيليين المنقولين جميعهم بصورة غير قانونية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. كما أن ٧٠ في المائة من المجتمعات المحلية في ما يُسمى ”المنطقة جيم“ غير موصول بشبكة المياه (A/71/86-E/2016/13). ووفقا لأيمن الرابي، المدير التنفيذي لمجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، أصبح الآن يتعيّن على الأسر الفلسطينية أن يعيش الفرد منها، بعد هذه الإجراءات غير القانونية الأخيرة التي اتخذتها السلطة القائمة بالاحتلال، على ليتريْن فقط من الماء أو ٣ ليترات أو ١٠ ليترات في اليوم. لذا، يتعيّن على المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتوقّف عن استخدام المياه كسلاح ضد الشعب الفلسطيني المحتل والكفّ عن عرقلته عن ممارسة حقّه في الحصول في المياه النظيفة.

ويأتي هذا الانتهاك في أعقاب قيام السلطة القائمة بالاحتلال بإلغاء أزيد من ٨٠ ٠٠٠ من التصاريح التي يحصل عليها الفلسطينيون من أجل التنقّل داخل دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أو من أجل زيارة أقاربهم في أماكن أخرى، بما في ذلك داخل إسرائيل. إنّ سحب هذه التصاريح من الفلسطينيين يرقى إلى مستوى العقاب الجماعي الذي يحظره القانون الدولي. وقد ورد هذا الرأي على لسان المتحدث باسم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الذي أعرب عن قلقه إزاء إلغاء التصاريح وقال إنّه ”يرقى إلى مستوى العقاب الجماعي الذي ليس من شأنه إلا الزيادة من الإحساس بالظلم والإحباط الذي يشعر به الفلسطينيون في هذه الأوقات الشديدة التوتّر“. لذلك، يتعيّن على المجتمع الدولي أن يُدين السلطة القائمة بالاحتلال على كلّ ما تنتهجه من سياسات وممارسات هدفها تسليط عقاب جماعي على السكان المدنيين الفلسطينيين، وألاّ يقبل بالذرائع التي

تسوقها إسرائيل في اتخاذها لمثل هذه التدابير. فالأمر ليس من ورائه إلاّ تأجيج سعير الغضب والاستياء والتوتّر، ولا بدّ من مواجهته على الفور.

وعلى صعيد آخر، تواصل إسرائيل بناء المستوطنات بصورة غير قانونية. ونحن نُدين السلطة القائمة بالاحتلال بعد موافقتها مؤخرا على منح منظمة استيطانية تصريحًا بتشييد مبنى بأربعة طوابق في منطقة بطن الهوى بضاحية سلوان من القدس الشرقية المحتلة. وبطن الهوى هو من الأحياء الأكثر كثافة سكانية في المدينة. وكانت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية ''السلام الآن'' قد ذكرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ أن عدد المستوطنين غير الشرعيين المنتمين إلى المنظمة الاستيطانية ''عطريت كوهانيم'' قد ضاعف خلال السنة الماضية من حجم حي بطن الهوى. وهناك ما لا يقل عن ٠٠٠ ٣٠٠ من المستوطنين الإسرائيليين الذين يقيمون بصورة غير مشروعة في القدس الشرقية المحتلة، منهم ما لا يقل عن ٥٠٠ في سلوان حيث يقطن ٠٠٠ ٤٥ من المدنيين الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، أفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنّ عدد سكان المستوطنات في الضفة الغربية قد بلغ ٠٠٠ ٧٥٠. ولا بُدّ من الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ العديد من هؤلاء المستوطنين يواصلون، دُون حسيب أو رقيب، مضايقة المدنيين الفلسطينيين وتخويفهم وارتكاب أعمال العنف والإرهاب ضدّهم. وإنّنا نُدين ونرفض ما تنتهجه السلطة القائمة بالاحتلال من سياسات غير قانونية تسعى إلى تغيير الحقائق على أرض الواقع، الأمر الذي يقوّض الآمال المتضائلة في فرص التوصّل إلى حلّ الدولتين.

وبالإضافة إلى استمرار الأنشطة الاستيطانية غير القانونية، تواصل إسرائيل ارتكاب الانتهاكات الخطيرة ضدّ الشعب الفلسطيني، وهي تعمل بشكل يومي على انتهاك كلّ حقّ من حقوق الإنسان تقريبا. إذ لا يزال المدنيون الفلسطينيون، ومن بينهم الأطفال، يتعرّضون للقتل أو للإصابات الخطيرة جراء الاستمرار في استخدام القوة المفرطة والعشوائية من جانب قوات الاحتلال ضدّ شعبنا الأعزل. ولئن كانت القيادة الفلسطينية تُدين قتل المدنيين، بغض النظر عن هويتهم، فإنّ الحكومة الإسرائيلية لا يمكن أن يُقال عنها نفس الشيء لأنّ سياساتها وتوجيهاتها هي المصدر الرئيسي لما تُبديه قوات الاحتلال الإسرائيلية من استخفاف تام بالروح الفلسطينية. والشعب الفلسطيني، من دون توفير الحماية له، سوف يتعرّض المزيد من أبنائه للقتل، وسوف تتواصل، تحت وطأة هذا الاحتلال، معاناة الانتظار لنيل حريتهم وحقوقهم.

ولئن كان من المستحيل تسجيل كلّ جريمة من الجرائم التي ترتكبها يوميا قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإرهابيون ضد الشعب الفلسطيني، فإنّنا نورد فيما يلي نبذة من الجرائم الكثيرة التي اقترفتها إسرائيل في الآونة الأخيرة، ومنها على سبيل المثال هدم المنازل وعمليات الاعتقال والاحتجاز الجماعية وكذا الحصار غير القانوني المضروب

باستمرار على قطاع غزة. وهي كلها جرائم تهدف بوضوح إلى صبغ حياة المدنيين الفلسطينيين بلون التعاسة قدر الإمكان وإلى التأثير بشدّة في كل رجل وامرأة وطفل:

٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦

- احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية ثلاثة صيادين فلسطينيين كانوا في عرض البحر قبالة ساحل غزة.
- قام مستوطنون إسرائيليون بجرف أرض مملوكة للفلسطينيين في قرية الخضر، جنوب بيت لحم.
- احتجزت قوات الاحتلال ١٦ فلسطينيا، من بينهم أطفال، معظمهم خلال مداهمات ليلية شنتها في الضفة الغربية.
- قامت قوات الاحتلال بإصدار/تجديد أوامر بالاعتقال الإداري بحق ٣٤ معتقلا فلسطينيا. وقد تلقى أحد عشر معتقلا أوامر بالاعتقال الإداري لأول مرة بينما تلقى المعتقلون الـ ٢٣ الباقون أوامر مجددة بالاعتقال.

٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦

- احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلية ١٢ فلسطينيا على الأقل خلال مداهمات شنتها في مختلف أنحاء الضفة الغربية.
- خطّ مستوطنون إسرائيليون متطرّفون بالطلاء عبارات عنصرية على الجدران في قرية أبو غوش العربية الواقعة إلى الشمال الغربي من القدس الشرقية.

١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

- أطلقت قوات الاحتلال الرصاص على حسن خالد القاضي (٢٦ عاما)، شاب من ذوي الإعاقات الذهنية، وأصابته بجروح عند نقطة التفتيش غير القانونية عورتا، شرق نابلس.
- اعتقلت قوات الاحتلال ما لا يقل عن ١٢ فلسطينيا خلال مداهمات عسكرية واسعة النطاق شملت مناطق مختلفة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.
- عمد أحد المستوطنين الإسرائيليين إلى دهس قطيع من الأغنام تابع لأحد الرعاة الفلسطينيين بالقرب من قرية الزبيدات في أريحا، وتسبب في مقتل ٢٥ رأسا منها.

١١ حزيران/يونيه ٢٠١٦

- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ١١ فلسطينيا من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.
- اقتحمت قوات الاحتلال، مصحوبة بالجرافات المدرّعة، قرية بيت عمرة، في جنوب الخليل، وقامت دون إخطار مسبق بهدم منزل على طابقين تابع لأسرة مراد ادعيس، واستخدمت القوة في منع الأسرة من إخراج أثاثها من المنزل.

١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦

- أطلقت زوارق تابعة للبحرية الإسرائيلية النار على صيادين فلسطينيين كانوا في عرض البحر قبالة ساحل مدينة رفح بجنوب قطاع غزة.

١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦

- احتجزت قوات الاحتلال ١٦ فلسطينيا، من بينهم طفل، في الضفة الغربية.
- أضرمت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار في أكثر من ٥٠ من أشجار الزيتون وفي ١٠٠ دونم من الأراضي الزراعية الواقعة خلف الجدار في قلقيلية.

١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦

- دخل السجين الفلسطيني بلال كايد في إضراب جوع احتجاجًا على وضعه رهن الاحتجاز الإداري لمدة ستة أشهر بعد أن كان قد استكمل عقوبة السجن التي قضاها لمدة ١٤ عاما في أحد السجون الإسرائيلية.
- اعتقلت قوات الاحتلال ١٧ فلسطينيا في مداهمات شنتها في أنحاء شتى من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦

- اعتقلت قوات الاحتلال ١١ فلسطينيا، معظمهم خلال مداهمات نفذتها قبل الفجر في الضفة الغربية.
- أُصيب الشاب الفلسطيني صالح أبو العند (٢١ عاما) بجروح خطيرة بعد أن دهسته مركبة تابعة لقوات الاحتلال خلال مداهمة عسكرية نفذتها قبل الفجر في مخيم بلاطة للاجئين، شرق نابلس.

- احتجزت القوات البحرية الإسرائيلية ١٠ صيادين فلسطينيين كانوا في عرض البحر قبالة ساحل غزة.

وتُدين القيادة الفلسطينية جميع الأعمال الإسرائيلية غير القانونية واللاإنسانية والمدمرة، وتدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى المطالبة بوضع حد لكلّ هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إذ لا بدّ لهذا الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني والعدواني من أن ينتهي بكل مظاهره. ولا يوجد البتّة أي تبرير سياسي أو قانوني أو أمني أو أخلاقي للاستمرار في حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرّف، ومنها الحق في تقرير المصير وفي التّمتع بالحرية. كما أنّ مجلس الأمن ليس بوسعه أن يستمر في التنصّل من مسؤولياته، وعليه أن يتصرف بشكل عاجل من أجل تفادي المزيد من زعزعة الوضع. فكل يوم يمضي من دون أن يتحرّك المجتمع الدولي لمواجهة هذه الأزمة هو يوم آخر تُنتهك فيه الأرواح البريئة وتتلاشى فيه الآمال بالتوصّل إلى حلٍّ سلمي لهذا النزاع.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٥٨٧ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتُكوّن تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/ES-10/723-S/2016/516)، سجّلاً أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. إذْ لا بدّ من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها في حق الشعب الفلسطيني، ولا بُدّ من تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نصّ هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول أعمالها، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
السفير
المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة